Confédération Démocratique du Travail

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

Bureau Exécutif

المـكتـب التنفيـــذي

كلمـــة المكتــب التنـفيــذي
فـاتــح مــاي 2017

64 . زنقة المرتضى - حي النخيل - الدار البيضاء 64. Rue AlMortada Quartier PALMIER CASABLANCA
Email : cdtmaroccentre@yahoo.fr – www.cdtmaroc.net الفاكس : Fax : 212-05-22-99-44-73 الهاتف : Tel : 212-05-22-99-44-70/71/72
cdtmaroccentre@gmail.com
N° CNSS : 9573678

الإخوة والأخوات :

- **في التنظيمات السياسية الديمقراطية الحليفة والتنظيمات الحقوقية، والنسائية والمدنية،**
- **السيدات والسادة في الصحافة الوطنية،**
- **الأخوات والإخوة : العاملات والعمال،**
- **الحضور الكريم،**

نحييكم باسم المكتب التنفيذي تحية صادقة، ونشكركم على حضوركم لإحياء ذكرى العيد الأممي الخالد للطبقة العاملة هذه السنة تحت شعار : " **طريق الوحدة العمالية نحو تحقيق المطالب وتحصين المكتسبات**".

إن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إذ تستحضر شهداء الحركة النقابية والسياسية بالمغرب الذين استشهدوا من أجل الحرية والديمقراطية، والعدل والكرامة، فإنها تؤكد على أن النضال الاجتماعي والسياسي هو السبيل الوحيد لمواجهة الوضع اللاديمقراطي، وهو ما يتطلب توحيد وتعبئة كافة القوى الديمقراطية المرتبطة بالمجتمع لخوض الصراع السياسي في بعده الديمقراطي.

لنقف جميعا على الأوضاع المقلقة، بل المزعجة والغير المطمئنة لبلادنا، والمفتوحة على كل الاحتمالات، بفعل إصرار الدولة على نهج نفس الاختيارات والتوجهات السياسية اللاديمقراطية، التي تكرس الأزمة الاجتماعية المركبة والبنيوية التي يعيشها المغرب. ولعل الأرقام والإحصائيات الصادرة عن المؤسسات الرسمية تدل على ذلك، خاصة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، وهي أرقام وإحصائيات مخيفة وصادمة تعبر عن اختلالات منذرة بأخطر العواقب.

تحيي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ذكرى فاتح ماي 2017، وهي تستحضر الحصيلة السيئة للحكومة السابقة، والمتمثلة في القرارات المجحفة التي أجهزت على المكتسبات والحقوق، ويتعلق الأمر بتغييب الحوار الاجتماعي التفاوضي، والاقتطاع من أجور المضربين في خرق سافر لهذا الحق الدستوري، والإجهاز على مكتسب التقاعد، وضرب القدرة الشرائية، وتجميد الأجور والتعويضات، وإلغاء دعم صندوق المقاصة للمواد الاستهلاكية الأساسية، والتملص من تنفيذ الالتزامات السابقة، خاصة ما تبقى من اتفاق 26 أبريل 2011، وتفكيك المرفق العام عبر التخلي التدريجي للدولة عن مسؤوليتها في توفير الخدمة العمومية وتجويدها، والتضييق على الحريات العامة وضمنها الحريات النقابية، وقمع الاحتجاجات الاجتماعية المشروعة والعادلة، وتكبيل حركية المجتمع و ديناميته.

إن الحكومة السابقة بسياساتها اللاجتماعية واللاشعبية كرست الفقر والبطالة والفساد والهشاشة في الشغل بتحويل قطاعات مهيكلة بما فيها القطاع العام عن طريق التشغيل بالتعاقد، وهمشت تنظيمات المجتمع عموما والحركة النقابية على وجه الخصوص. ومارست كل أنواع التضليل موظفة في ذلك بصورة مغرضة الدين في السياسة، وهو ما يشكل خطرا على مستقبل المغرب، كانت نتائجه المساهمة في تكريس أزمة الثقة في العمل السياسي.

السيـدات والسـادة،

الحضـور الكـريـم،

إذا كانت الحكومة المنتهية ولايتها قد ارتكبت أخطاء إرادية في حق الشعب المغربي وفي حق الطبقة العاملة، وفي حق المغرب ومستقبله الحضاري، فإن الحكومة الحالية، تمت في سياق فقدت فيها السياسة كل معانيها النبيلة، وفقدت الأحزاب منطلقات ودواعي الوجود المحددة لأدوارها ووظائفها، فقدت الاستقلالية وقبلت أن تكون جزء من العبث السياسي، وأن تلعب أدوارا محددة سلفا.

إن القراءة النقدية الموضوعية للانتخابات السابقة وطريقة صناعة الحكومة الراهنة وتعامل الدولة مع الحقل السياسي تؤكد أن الديمقراطية لازالت بعيدة المنال، وأن المغرب لازال يدور في دائرة الديمقراطية الصورية المؤثثة بانتخابات شكلية، وتدخل الدولة في الأحزاب باعتماد منهج تجريدها من استقلاليتها وإخضاعها لمنطقها السياسي الداخلي لتظل داخل جلبابها، وتحت إشرافها المباشر. و قد وجدت مع كامل الأسف التربة السياسية مهيأة لذلك، فالسياسة فقدت الكثير من مرتكزاتها وفرطت في العديد من الأساسيات التي وجدت من أجلها. فأصبح التهافت طبيعيا حول المراكز العليا للقرار، باعتماد المجاراة ومحاباة الدولة، والحال أن السياسة هي نقد مستمر للدولة وقراءة تحليلية متواصلة للواقع الحي، المتحرك من أجل تقديم البدائل التي تطور البلاد.

إن الغائب في هذا المشهد هو المتطلبات الوطنية والمعضلات الاجتماعية والإشكالات الكبرى في عالم متحول تقوده الرأسمالية المتوحشة.

لذلك جاء التصريح الحكومي أمام البرلمان منسجما مع هذه المقدمات، يفتقر إلى الحد الأدنى لقواعد البرنامج، تصريح لا يستحضر عمق الأزمة الاجتماعية البنيوية والهيكلية التي تشكو منها البلاد. وهي الأزمة التي تستوجب اتخاذ إجراءات وقرارات وطنية ببعد اجتماعي بدل الرضوخ لإملاءات المؤسسات المالية الدولية ذات التوجهات الليبرالية المتوحشة. وهو ما لا يستقيم مع منطق التدابير الترقيعية والدراسات التقنية التي أنهكت وأرهقت البلاد.

إن المغرب اليوم، في حاجة للتغيير الديمقراطي المنشود وقرارات جريئة، تحول البلاد إلى نقطة جذب عالمية وفتح أوراش في مجالات الاستثمار والاقتصاد والمال. ويحول البلاد إلى مجال جغرافي وترابي يتسع لكل أبنائه وبناته، خصوصا المعطلين منهم وذلك بإيجاد مناصب شغل لهم، وفتح آفاق للخروج من التأخر التاريخي، في اتجاه مغرب الديمقراطية، والحرية والكرامة والعدل، والعدالة الاجتماعية، وإقرار الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لضمان الحق في التعليم والصحة والشغل والعيش الكريم، بما يحقق المواطنة، والقطع مع منطق العبد والسيد، والرعايا.

إن الحكومة الحالية مع كامل الأسف اختارت أن تكون استمرارية لمنطق التخريب باسم الإصلاح، اختارت الاستمرار في سياسة التقشف، وضرب القدرة الشرائية عبر مواصلة التخلي عن ما تبقى من دعم صندوق المقاصة لبعض المواد، اختارت الاستمرار في الهجوم على الطبقة العاملة من خلال الإشارة إلى مراجعة مدونة الشغل، إرضاء لأرباب العمل، فالمقاولات تنتهك فيها يوميا مقتضيات مدونة الشغل، ويتم الطرد لأسباب نقابية ضمن مسلسل التضييق على العمل النقابي ومحاربته (شركة الضحى للمصبرات بأيت ملول – مكناس – ورزازات – بني ملال – إكيا بالمحمدية... هذه مجرد أمثلة). فالدراسات تؤكد أن مدونة الشغل لا تطبق إلا في 10% من المقاولات. وإذ نسجل إيجابية بعض المقاولات التي أقدمت على إبرام الاتفاقية الجماعية، فإننا نطالب بتعميمها فهي الضامنة لاحترام مدونة الشغل واستقرار الشغل والعلاقات الشغلية. كما نطالب بالاهتمام بقطاع النقل و العاملين به و بأوضاعهم الاقتصادية و الاجتماعية، خصوصا ما يتعلق بالأجور والتغطية الصحية والاجتماعية. ونطالب أيضا بالاهتمام بأوضاع العمال الزراعيين المحرومين من الحد الأدنى للحقوق، وفي مقدمتها التغطية الاجتماعية، في الوقت الذي تخصص ملايير من الدراهم لصندوق التنمية القروية والمخطط الأخضر، الذي لا تستفيد منه إلا اللوبيات.

كما ننبه الدولة الى ما تعرفه شركة لاسامير من وضع صعب، نتيجة توقف الإنتاج لمدة سنتين، مؤكدين على المعالجة الوطنية الاجتماعية الضامنة لحقوق العاملات والعمال، وتأهيل هذا القطاع ليلعب دوره في الاقتصاد الوطني.

إن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل من موقع مسؤوليتها الوطنية والاجتماعية تنبه الدولة إلى هذا الوضع المقلق، والحاجة إلى الديمقراطية والانكباب على معالجة الأوضاع الاجتماعية.

- فأزيد من 60% من عمالة البلاد بدون شهادة (أي السكان النشيطين) وهي نسبة مائوية، تعبر عن الهشاشة في العمل.
- وأزيد من مليون و 685 ألف شاب تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة، يعيشون حالة عطالة.

- وأن300.000 شاب تتراوح أعمارهم مابين 15 و17 سنة لايعملون ولايدرسون ولا يتابعون أي تكوين.
- وأن 78,4% من مجموع النشيطين المشتغلين على المستوى الوطني لايتوفرون على تغطية صحية.
- وأن أزيد من 350.000 يغادرون المدرسة سنويا.
- وأن من بين 100 تلميذ لا يحصل على الإجازة سوى 3 منهم.

وهناك أرقام وإحصائيات أخرى، لكن الذي ينبغي أن تقف عليه الدولة هو ما قد يترتب عن ذلك من توترات اجتماعية، ومن احتقان اجتماعي، وأن استمرار هذا الوضع ستكون تكلفته الاجتماعية مهولة وستكون انعكاساته الاجتماعية خطيرة.

- **فهل أصحاب القرار السياسي بالبلاد يقرؤون هذه الإحصائيات، وهذه الأرقام؟ ويستوعبون خطورتها؟**
- **وهل المنطق السياسي المدبر لشأن الدولة لا يأخذ يعين الاعتبار هذه الإحصائيات في التحليل وصياغة السياسات العمومية؟**

السيـدات والســادة،

لعل ما يؤرق الكونفدرالية الديمقراطية للشغل هو ما آل إليه الوضع التعليمي من تدهور شامل. فالأزمة المركبة والبنيوية التي تعيشها المنظومة التربوية يعود سببها ومصدرها إلى الدولة.

وفي نفس السياق تسجل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل الوضع الخطير الذي وصلت إليه المنظومة الصحية، فعموم المواطنين اليوم يعيشون أوضاعا صحية مأساوية، بفعل انعدام أو ضعف التجهيزات الطبية والخصاص المهول في الموارد البشرية.

- ولعل ما كشف عنه تقرير السيد إدريس جطو باسم المجلس الأعلى للحسابات من خطورة بخصوص القطاع الصحي يستدعي تعبئة خاصة لإصلاح المنظومة الصحية .

السيـدات والســادة،

إن البلاد اليوم مهددة في استقرارها بفعل تخلي الدولة عن المرفق العمومي، بتسليع التربية والصحة وباقي المرافق العمومية، وبسبب تفاقم ظاهرة البطالة واتساع دائرة الفقر والتهميش الاجتماعي

والإقصاء بكل أنواعه لأوسع الفئات الاجتماعية بالمغرب، لتظل المجموعات المهيمنة المحظوظة المرتبطة بهياكل الدولة، التي ترعاها وهي المسيطرة على الثروة الوطنية وخيرات البلاد.

إن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للطبقة العاملة المغربية متدهورة و قدرتها الشرائية في تدن مستمر بسبب غلاء المواد الأساسية للعيش وبسبب المضاربات العقارية، وتجميد الأجور والتسريحات الفردية والجماعية وانعدام الحوار، والاستغلال الفظيع للعمال وقيمة العمل، وضعف الأجور والتحايل على القانون وعدم تطبيقه.

وفي إطار تنمية الموارد البشرية التي تشكل المرتكز الحاسم للتنمية، فإن رد الاعتبار للأجراء يعد ضرورة اقتصادية واجتماعية للبلاد، لذلك فإن الحوار الاجتماعي يعد السبيل الأنجح للتداول في كل القضايا التي تهم عالم الشغل وتهم الطبقة العاملة.

وهنا نسجل ما التزم به السيد رئيس الحكومة في اللقاء الذي تم يوم الاثنين 24 أبريل 2017 بمقر رئاسة الحكومة بخصوص مأسسة الحوار الاجتماعي و الذي يجب أن يكون مطبوعا بالمسؤولية والجدية والقطع مع أساليب الماضي، ويؤسس لمرحلة جديدة مبنية على المصداقية والالتزام.و هنا يجب أن يستحضر الجميع أن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، بنضالاتها العمالية الخالصة هي التي فرضت التفاوض الجماعي الذي تم تدشينه لأول مرة في تاريخ المغرب سنة 1996، والذي أسفر عن اتفاق فاتح غشت 1996.

السيـدات والســادة،

إن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تدعو إلى حوار اجتماعي تفاوضي ممأسس لإنصاف الطبقة العاملة وعموم الأجراء، وبالاستجابة للمطالب المشروعة والعادلة لكافة المستخدمين والموظفين في القطاع العام والقطاع الخاص والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، فالحوار الاجتماعي لا يستقيم إلا بالنتائج والتعاقدات، الحوار الاجتماعي لا يستقيم إلا بتسديد الدين الاجتماعي وإصلاح ما أفسدته الحكومة السابقة، والتراجع على ما أجهزت عليه من مكتسبات وعلى رأسها التقاعد، وتنفيذ الالتزامات السابقة، واحترام مدونة الشغل بذل التفكير في مراجعتها.

إن الحوار الاجتماعي لا يستقيم إلا بخلق فرص شغل لائق وقار، بدل الهشاشة والمناولة، الحوار الاجتماعي لا يستقيم إلا بالحد من الفوارق الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات وتقوية المرفق العام كمرتكز للتنمية والتقدم.

السيـــدات والســـادة،

إن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تؤكد على أن الاختيارات السياسية والاجتماعية للدولة أدت إلى توسيع دائرة الفقر والبطالة والهشاشة، وكانت مجحفة في حق الطبقة العاملة. لذلك نأمل أن تتغلب الحكمة واستخلاص العبر من تجاربنا الوطنية وتجارب المحيط الإقليمي، والمتغيرات الدولية. مما يفرض فتح حوار اجتماعي تفاوضي للانكباب على المطالب الاجتماعية والاقتصادية والمهنية للطبقة العاملة وعموم الأجراء والاستجابة لها، والقيام بإصلاح القطاعات الاجتماعية الإستراتيجية الرافعة للتنمية. فهناك مطالب مشروعة وعادلة موضوعة على طاولة الحكومة عليها أن تقدم في شأنها أجوبة عملية منصفة لرد الاعتبار للشغيلة، ويتعلق الأمر ب: تحسين الدخل والزيادة في الأجور والتعويضات لعموم الأجراء، ومراجعة النظام الضريبي وإصلاح منظومة التعاضد، وإعادة ملف التقاعد إلى طاولة الحوار الاجتماعي التفاوضي، وتنفيذ الالتزامات السابقة (ما تبقى من اتفاق 26 أبريل 2011)، وكذا محضر 20 يوليوز الذي سبق توقيعه مع المعطلين حاملي الشواهد العليا سنة 2011. وبالمناسبة فإن المكتب التنفيذي ينوه بالترجمة العملية لممثلي الكونفدرالية في مجلس المستشارين للقرار النقابي الداعي إلى أن الموقع الطبيعي للتداول في موضوع التقاعد هو الحوار الاجتماعي، والاعتصام داخل قبة البرلمان.

إن الحكومة مطالبة بالتعاطي الجدي والمسؤول مع المسألة الاجتماعية، والكف عن كل ممارسات التحايل والاحتواء ومحاربة الرشوة وكل أنواع الفساد وإعمال مبدأ المساءلة والمحاسبة، ووضع حد للزبونية والمحسوبية واعتماد مبادئ الكفاءة وتكافؤ الفرص والإنصاف والعدل، والقيام بإصلاحات سياسية ودستورية ومؤسساتية عميقة. إنها مداخل لإعادة الثقة في المؤسسات وفي السياسة وفي العمل النقابي، بذل تبخيسه وتفكيكه، وتجويفه من الداخل، ضمن مخطط إضعاف تنظيمات المجتمع وضبط حركيته. فلا مناص للمغرب من إقرار الديمقراطية الحقيقية لمواجهة التحديات المطروحة، وتشكل القضية الوطنية إحدى التحديات التي تعتبرها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إنشغالا وطنيا له أولوية لدى الطبقة العاملة، وهو ما يستوجب توفير كافة الشروط السياسية والاجتماعية والحقوقية والثقافية لتحصين الوحدة الوطنية في أبعادها الحضارية، ومواجهة كافة الخصوم الذين ينازعون المغرب في حق استرجاع أراضيه التي كانت مستعمرة من طرف الإسبان. إن الأمر مرتبط بتقوية الجبهة الداخلية والتعبئة المجتمعية بغاية مواجهة كل الاحتمالات في زمن متغير ومتحول تتحرك فيه الامبريالية الجديدة في المنطقة وفق مصالحها الاقتصادية وتأمين هذه المصالح.

لذلك، فإن إقرار الديمقراطية الحقيقية، ورد الاعتبار للمجتمع في علاقته بالدولة، والبناء القوي للوطنية والمواطنة هو أحد المرتكزات الأساسية لتحصين الوحدة الترابية في الأقاليم الصحراوية المغربية. وفي سياق التحرر الشامل: تحرير الإنسان والأرض، تؤكد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أنه آن الأوان لطرح قضية تحرير سبتة ومليلية والجزر التابعة لهما والأراضي الشرقية.

وذلك بوضع مخطط وبإشراك مكونات وتنظيمات المجتمع في طرحه بأفق استراتيجي بتحرير المدينتين المغربيتين من الاستعمار الاسباني.

لا يفوتنا هنا أن نستحضر ما تعرفه القضية الفلسطينية من تطورات خطيرة بفعل المخطط الصهيوني الإجرامي الرامي إلى تدمير القضية الفلسطينية ومن خلالها المنطقة العربية، والسيطرة عليها. لذلك فإن الطبقة العاملة المغربية تدين بقوة المخطط الامبريالي التوسعي في المنطقة وتؤكد مجددا تضامنها اللامشروط. وأن تظل على رأس جدول عملنا النضالي.

السيـــدات والســـادة،

إن هذا الوضع المقلق يفرض على الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تطوير أساليب النضال وتنويعه باعتماد الابتكار: ابتكار كل الطرق والأشكال الكفاحية لمواجهة العبث السياسي والهجوم العدواني على أوضاع الطبقة العاملة وعموم الأجراء، ومن بين هذه الأساليب:

1- تنظيم مسيرة بالسيارات من مراكش إلى أكادير عبر الطريق السيار إذ نزلت أكثر من 300 سيارة متجهة إلى أكادير احتجاجا على الظلم الذي لحق العاملات والعمال، بعد استنفاذ كل الخطوات لدى الدوائر الحكومية قصد معالجة المشكل. وبقدر ما تراهن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل على الحوار الاجتماعي لمعالجة كافة المشاكل المطروحة وللتداول في كل القضايا المرتبطة بعالم الشغل وبالعاملات والعمال، فإنها تؤكد على أنها ستخوض نضالات نوعية بابتكارات جديدة لحمل المسؤولين على الإنصات لصوت العاملات والعمال والتعامل مع الحركة النقابية بالمسؤولية الوطنية المطلوبة.

2- الخطوة الثانية هي المسيرة الوطنية الاحتجاجية الناجحة للنقابة الوطنية للتعليم بمشاركة وانخراط القطاعات الكونفدرالية، ومبادرة توزيع نداء على المواطنات والمواطنين بمنازلهم لإشعارهم بأن الوطن في وضع جد صعب، لأن المدرسة في خطر، وإشعارهم أيضا بضرورة النضال من أجل إنقاذ المدرسة العمومية، ومن أجل تعليم عمومي جيد ومجاني للجميع.

إن إصلاح التعليم وتنمية البحث العلمي وامتلاك التكنولوجيا الجديدة المعاصرة، هي المنطلق الحاسم لكل تنمية منشودة وتقدم مأمول. ولم يعد الشرط التاريخي يسمح بأن توظف المدرسة كآلية

لضبط المجتمع والتحكم فيه. فاستمرار النظام السياسي في زمننا المعاصر مرتبط بالبناء الديمقراطي وتماسك المجتمع.

أخـواتــي، إخوانـــي،

إن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ستستمر في النضالات النوعية.

و الطبقة العاملة بذكائها ستبتكر كل الأساليب والأشكال النضالية دفاعا عن وجودها وعن حقوق العاملات والعمال ومطالبهم العادلة والمشروعة، وخاطئ كل من يعتقد أن الاقتطاع من أجر المضربين وخلق آليات موازية لمحاصرة العمل النقابي سيضعف الحركة النقابية.

كما نخبركم وندعوكم إلى التعبئة والانخراط القوي والجماعي في المسيرة العمالية التي تنظمها النقابة الوطنية للجماعات الترابية والتدبير المفوض يوم 13 ماي 2017 بالرباط. والاستعداد للانخراط القوي في كل المعارك النضالية المركزية والقطاعية لإعادة الاعتبار للتضامن العمالي.

أخواتــي، إخوانـــي،

ليس أمامنا سوى خيار واحد هو الصمود والمقاومة والتعبئة لخوض النضال.